مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٨٤٩

الخميس، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرن ناسون	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إستيغنيفا
	إستونيا	السيد ليباند
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة برينس
	الصين	السيد غينغ شوانغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	فييت نام	السيد فام
	كينيا	السيدة توروبتيش
	المكسيك	السيد دي لافوينتي رامريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	النرويج	السيدة هايمرباك
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد راغوتهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/764)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بمعالي السيد ت. س. تيرومورتي، الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة، على اضطلاعه بمهام رئيس المجلس لشهر آب/أغسطس. وأنا واثقة من أنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن عميق تقديري للسفير تيرومورتي وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2021/764)

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وتركيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة (S/2021/764)، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ناكاميتسو.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لإطلاعهم مرة أخرى على تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، بشأن القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

تماشيا مع الممارسة المتبعة، ظل مكتب شؤون نزع السلاح على اتصال منتظم مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن أنشطته المتصلة بهذه المسألة. ووفقا للممارسة المتبعة أيضا، أجريت مكالمة شهرية مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٣١ آب/أغسطس لتلقي معلومات بشأن آخر المستجدات والتأكد من آرائه.

وظلت قدرة الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على الانتشار في الجمهورية العربية السورية مرهونة بتطور جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ومع ذلك، فإن الأمانة الفنية تحافظ على تأهبها لإيفاد المهمات. وعلى الرغم من استمرار القيود المفروضة على السفر، تمكنت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من مواصلة أنشطتها التي كلفت بها فيما يتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري وانخراطها مع الجمهورية العربية السورية في هذا الصدد.

ويواصل فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية جهوده المستمرة لتوضيح جميع المسائل المعلقة المتعلقة بالإعلان الأولي الذي قدمته الجمهورية العربية السورية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي هذا السياق، لا تزال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية متمسكة بموقفها بوجوب أن تعلن الجمهورية العربية السورية عن جميع عوامل الحرب الكيميائية التي أنتجت و/أو تم تجهيزها في شكل أسلحة في مرفق إنتاج الأسلحة الكيميائية السابق الذي أعلنت الجمهورية العربية السورية أنه لم يستخدم قط لإنتاج و/أو تجهيز أسلحة كيميائية.

وقد أبلغت بأن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أبلغ السلطة الوطنية السورية في ٩ آب/أغسطس باعتزامه إيفاد فريق لتقييم الإعلانات إلى دمشق في الفترة من ٢ إلى ١٧ أيلول/سبتمبر لإجراء الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات. ومع ذلك، طلبت السلطة الوطنية السورية في ١٦ آب/أغسطس إجراء الجولة المقبلة

من المشاورات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، بعد الأسبوع الرفيع المستوى للدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة.

إن التعاون الكامل من جانب الجمهورية العربية السورية مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أمر أساسي لطي ملف المسائل المعلقة. وعلى نحو ما تم التأكيد عليه في مناسبات عديدة، ونظرا للثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي لا تزال غير محسومة، لا يزال تقييم الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنه لا يمكن في هذه المرحلة اعتبار الإعلان الذي قدمته الجمهورية العربية السورية دقيقا وكاملا وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وكما ذكر سابقا، لا تزال الأمانة الفنية للمنظمة تخطط للقيام بجولتي تفتيش على منشأتي برزة وجمرايا التابعتين لمركز الدراسات والبحوث العلمية السوري في عام ٢٠٢١. ولا يزال إجراء عمليات التفتيش على تلك المرافق متوقفا على تطور جائحة كوفيد-١٩.

وفيما يتعلق بالعثور على المادة الكيميائية المدرجة في الجدول ٢ التي اكتشف في منشأة برزة التابعة للمركز في عام ٢٠١٨، فقد أبلغت بأن الجمهورية العربية السورية لم تقدم بعد معلومات أو تفسيرات فنية كافية من شأنها أن تمكن الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من إغلاق ملف تلك المسألة.

وبلغني أن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد رشح ممثلا للشروع في التحضير للاجتماع المقترح أن يعقد بالحضور الشخصي بين المدير العام ووزير الخارجية وشؤون المغتربين في الجمهورية العربية السورية. كما بلغني أن وزير الخارجية قد عين نائب رئيس بعثة الجمهورية العربية السورية لدى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية كجهة اتصال لتنظيم الاجتماع المحتمل. ويتمثل الهدف من الاجتماع بين المدير العام والوزير في إجراء تبادل موضوعي شامل وموجه نحو تحقيق النتائج بشأن التطورات ذات الصلة وبشأن سبيل المضي قدما فيما يتعلق بالأنشطة التي كلفت بها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وآمل أن يكون الاجتماع فرصة لتعزيز الحوار والتعاون بين الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وعلى نحو ما ورد في اجتماع مجلس الأمن المعقود في ٤ آب/أغسطس (انظر S/PV.8830)، أبلغت السلطة الوطنية السورية الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن هجوم وقع في ٨ حزيران/يونيه واستهدف مرفقا عسكريا يضم مرفقا سابقا معلنا لإنتاج الأسلحة الكيميائية. كما أبلغت السلطة الوطنية السورية عن تدمير أسطوانتي كلور كانتا مرتبطتين بحادثة الأسلحة الكيميائية التي وقعت في دوما في ٧ نيسان/أبريل ٢٠١٨.

وطلبت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في ردها على اللجنة الوطنية السورية، مزيدا من المعلومات عن الأضرار التي لحقت بالموقع المعلن عنه، إذ أن الأمر يتعلق بمسألة واحدة غير محسومة فتحها مؤخرا فريق تقييم الإعلانات. وكذلك ذكرت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنه أثناء تفتيشها السابق لهاتين الأسطوانتين، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، كانتا مخزنتين – وتم تفتيشهما – في موقع آخر معلن عنه، يبعد حوالي ٦٠ كيلومترا عن الموقع الذي أُفيد بأنهما دُمرتا فيه في ٨ حزيران/يونيه. وذكرت الأمانة الفنية للمنظمة كذلك أنها سبق أن أبلغت الجمهورية العربية السورية بأنه ينبغي لها ألا تفتح الحاويتين أو تنقلهما أو تُدخل تغييرا عليهما أو على محتوياتهما بأي طريقة كانت من دون طلب موافقة خطية مسبقة من الأمانة الفنية.

وأفهم أن اللجنة الوطنية السورية لم تخطر الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن الأسطوانتين نقلتا إلى موقع جديد حتى صدور التقرير المتعلق بتدميرهما. وبناء على ذلك، طلبت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من سورية، في مذكرة شفوية مؤرخة ١٥ تموز/يوليه، أن تقدم جميع المعلومات ذات الصلة بشأن نقل الأسطوانتين وأي بقايا بعد تدميرهما.

وأشير إلى أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لا تزال في طور دراسة جميع المعلومات المتاحة المتعلقة

بالادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، وهي تواصل العمل مع الجمهورية العربية السورية والدول الأطراف الأخرى في اتفاقية الأسلحة الكيميائية فيما يتعلق ب "مجموعة متنوعة من الحوادث". وسيكون أي نشر آخر لبعثة تقصي الحقائق رهنا بتطور جائحة كوفيد-١٩.

وفي أعقاب صدور التقرير الثاني في نيسان/أبريل، أفهم أن فريق التحقيق وتحديد الهوية يواصل إجراء تحقيقاته في الحوادث التي خلصت فيها بعثة تقصي الحقائق إلى أن أسلحة كيميائية قد استُخدمت أو يحتمل أن تكون قد استُخدمت في الجمهورية العربية السورية. وسيصدر فريق التحقيق وتحديد الهوية تقارير أخرى في الوقت المناسب، رهنا بتطور جائحة كوفيد-١٩. وأغتنم هذه الفرصة لأعيد تأكيد دعمي الكامل لنزاهة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيته وحياده وموضوعيته واستقلاليته.

وفيما يتعلق بالقرار المعنون "التصدي لحيازة الجمهورية العربية السورية أسلحة كيميائية واستخدامها إياها"، C-25/Dec.9، المعتمد في ٢١ نيسان/أبريل، فقد أُبلغتُ بأن الجمهورية العربية السورية لم تنجز أيا من التدابير المنصوص عليها في الفقرة ٥ من القرار EC-94/Dec. ولذلك، أكرر دعوتي إلى الجمهورية العربية السورية للتعاون الكامل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ذلك الصدد.

إن أي استخدام للأسلحة الكيميائية غير مقبول على الإطلاق ويشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي. ولا بد من مساءلة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وإذا لم نتمكن من القيام بذلك، فإننا نسمح باستخدام الأسلحة الكيميائية من دون عقاب – وهو أمر يجب عدم التغاضي عنه. ويحدوني أمل صادق في أن يتحد أعضاء المجلس بشأن هذه المسألة وأن يعززوا القاعدة الأساسية المناهضة لاستخدام هذه الأسلحة المروعة. وتتوقف حيوية ومصداقية الهيكل الأوسع لنزع السلاح وعدم الانتشار على ذلك. ويقف مكتب شؤون نزع السلاح على أهبة الاستعداد لتقديم أي دعم ومساعدة يمكنه تقديمهما.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): بالنظر إلى أن جلسة مجلس الأمن اليوم هي أول جلسة بالصيغة المفتوحة في أيلول/سبتمبر، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وفد الهند على رئاسته لمجلس الأمن في آب/أغسطس وبتمنياتي لأيرلندا كل النجاح بوصفها رئيسة للمجلس في هذا الشهر.

يصادف شهر أيلول/سبتمبر – هذا الشهر – مرور عام على بدء المجلس مناقشاته بشأن مسألة تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) في صيغة مفتوحة. وخلال تلك الفترة، ثبتت فعالية مناقشة الملف الكيميائي السوري بتلك الصيغة. فالشفافية تكتسي أهمية خاصة عند مناقشة المسألة الكيميائية السورية، في ضوء الإجراءات التي اتخذتها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونود أن نشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها بشأن التقرير الشهري الـ ٩٥ للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) (S/2021/764، المرفق). وما يؤسف له أن تلك الوثيقة غير متوازنة، كما كان الحال في الماضي.

ونشعر بالجزع بصفة خاصة إزاء حقيقة أن التقرير، كما كان الحال في الماضي أيضا، يتعمد تحويل التركيز في معرض وصفه الغارة الجوية التي وقعت في ٨ حزيران/يونيه على منشأة الأسلحة الكيميائية المعلنة في سورية. وقد دُمرت أسطوانتان خلال تلك الغارة الجوية. وثمة صلة لهاتين الأسطوانتين بالحادث الذي وقع في دوما في نيسان/أبريل ٢٠١٨. ومع ذلك لا يوجد أي تقييم للغارة الجوية الفظيعة نفسها – غارة جوية نُفذت على أراضي دولة ذات سيادة – في التقرير ولا يوجد أي رد فعل عليها من قبل الأمين العام أو مكتب شؤون نزع السلاح.

وكما رأينا في الجلسة السابقة (انظر S/PV.8830)، فإن زملاءنا الغربيين حريصون جدا كذلك على تجنب مسألة الضربة الجوية في حد ذاتها، في الوقت الذي يسلطون فيه الضوء على نقل السوريين للأسطوانتين. وحتى لو كان ذلك صحيحا – وقد قدم الوفد السوري

توضيحات وافية بشأن المسألة في تلك الجلسة – فهل يبرر ذلك استخدام القوة المسلحة ضد دولة ذات سيادة؟ ونود أن نطلب من المجلس أن يفكر في من الذي استفاد من الضربة الجوية ومن التخلص من أدلة مادية هامة في سياق التحقيق في الحادثة التي وقعت في دوما.

فالمنطق يملي أن السوريين لم يستفيدوا منه بالتأكيد – لأن سورية، تماما مثل روسيا، تدعو الأمانة الفنية إلى إجراء تحقيق موضوعي. غير أن الذين لا يهتمون بمثل هذا التحقيق ويزعجهم الدليل على التلاعب في إعداد تقرير بعثة تقصي الحقائق الشائن قد استفادوا بالتأكيد من تدمير الأسطوانتين.

واللافت للنظر هو الوفرة المفرطة في التفاصيل في التقرير عن مسائل تقنية بحتة، مثل مسألة التأشيرات. وقد تولد لدينا انطباع بأن هناك افتقار لأدلة حقيقية على أي انتهاك من جانب دمشق لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتتمسك الأمانة الفنية بفوارق دقيقة روتينية في التفاعلات الثنائية وتحاول تصوير السوريين كشركاء تفاوضيين صعبين. وفي الوقت نفسه، هناك فاصل زمني مع تطور الأحداث، ويجري تجاهل الخطوات التي اتخذها الجانب السوري. وهذا يعطي الانطباع بأن التأخير يحدث بسبب السوريين. فعلى سبيل المثال، لا يقال أي شيء عن أن المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو الذي اقترح موعدا لاحقا للجولة المقبلة للمشاورات مع فريق تقييم الإعلانات الأولي، عندما صرح علنا بأن الصيف في سورية غير مريح للمفتشين المنتشرين في الميدان.

وأود أن أؤكد أن الجانب السوري، على الرغم من الضغوط غير المسبوقة والمعايير المزدوجة التي تستخدمها الأمانة الفنية، يواصل الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقية بدقة. فالجانب السوري لا يرفض التعاون ويُظهر إرادة سياسية لمواصلة الحوار مع قيادة الأمانة الفنية وللقيام بذلك على مستوى عال. وحتى اليوم، يقف زملاؤنا السوريون على استعداد لتزويد المجلس بأحدث المعلومات بشأن هذه المسائل.

أخيرا، فإننا مندهشون، على أقل تقدير، من أن التقرير يشير مرة أخرى، كتبرير لعدد من الاستنتاجات المناهضة لسورية، إلى الملاحظات التي أدلى بها المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، السيد فرناندو أرياس، في مجلس الأمن في حزيران/يونيه (انظر S/PV.8785). لقد وجّهنا انتباه المجلس عدة مرات إلى التناقضات العديدة والتشوهات، بما في ذلك من خلال نشر الوثيقتين S/2021/641 و S/2021/588 في المجلس في ذلك الصدد. وندعو المجلس إلى دراسة تلك الوثائق بعناية. ونتوقع أيضا أن تقدم لنا قيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تفسيرات مفصلة في سياق إحاطتها المقبلة لمجلس الأمن التي نأمل أن تتم قريبا.

ونعتقد أن جذور جميع المشاكل الحالية المتعلقة بملف الكيميائي السوري هي أنّ زملاءنا الغربيين حولوه منذ أمد طويل إلى وسيلة لمعاقبة السلطات في دمشق الذين يرونها غير مرغوب فيها. لذلك لا جدوى من محاولة العثور فيه على أي شيء مرتبط باستخدام أو عدم استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، أو بمسائل انتشار الأسلحة الكيميائية.

وللأسف، أصبحت الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قناة لتلك السياسة المجردة من الضمير وحولت المنظمة من الوصي المستقل والنزيه على الاتفاقية إلى أداة لمعاقبة الذين لا يروقون لبعض الدول أو الذين لا يتركونها تنفذ أهدافا جيوسياسية. وهذا اتجاه خطير نحو تسييس المنظمة ويزداد وضوحا على مر الشهور.

هناك المزيد من الأدلة على الانتهاكات الفظيعة والمتعمدة للاتفاقية من جانب الأمانة الفنية. وخير مثال على ذلك حالات التلاعب أثناء إعداد التقرير السيء الذكر عن حادث دوما لعام ٢٠١٨. وعلى الرغم من إلحاح الدول الأعضاء والمجتمع الدولي، فإن تصحيحها ليس بالأمر الذي ستفعله قيادة الأمانة الفنية كما نرى.

إن أنشطة فريق التحقيق وتحديد الهوية غير الشرعي، الذي فُرِض إنشاؤه بشكل فج من خلال المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، في انتهاك لمبدأ توافق الآراء والمادة الخامسة عشرة من الاتفاقية، تجري على نفس المنوال. ونتائجها لا يمكن فحصها لأنها متحيزة سياسيا وغير دقيقة من الناحية الواقعية وغير مفهومة من الناحية التقنية، كما أن المنهجية المستخدمة فيها ومن جانب

بعثة تقصي الحقائق تنتهك الاتفاقية من ناحية صلتها بمبادئ إجراء التحقيق، خاصة فيما يتعلق بمسائل جمع الأدلة وتسلسل العهدة. بالتالي، فإن هدف فريق التحقيق وتحديد الهوية ليس إعادة تكوين صورة حقيقية للأحداث، بل مواءمة سرده مع الاستنتاج الرامي إلى إلقاء اللوم على دمشق – أي تعزيز توجيهات سياسية معينة. عليه نرفض الاستنتاجات الواردة في التقارير الصادرة عن الفريق بشأن اللطامنة وسراقب فضلا عن تقاريره المقبلة. لقد كانت الاستنتاجات المتحيزة التي توصل إليها الفريق أساس القرار العقابي بتعليق حقوق سورية – وهي الخطوة الأولى من نوعها التي اتخذت ضد دولة ذات سيادة التزمت بالاتفاقية بنزاهة وصدق.

وأود أن أؤكد أن قرار نيسان/أبريل الذي توصل إليه مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية ليس تعبيرا عن الإرادة الجماعية للدول الأطراف في الاتفاقية كما يدعي زملاؤنا الغربيون بل مررته الوفود الغربية على نحو فج في انتهاك لقواعد الاتفاقية لأنه عُرض مباشرة خلال المؤتمر دون أن ينظر فيه المجلس التنفيذي أولا في انتهاك لمبدأ توافق الآراء.

وفي واقع الأمر، إن أقل من نصف الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وست دول غربية فقط من الأعضاء الحاليين في مجلس الأمن هي التي أيدته. أما بقية الأعضاء فإما كانوا معارضين له أو امتنعوا عن التصويت عليه. وكان هذا أيضا الموقف الذي اتخذه عدد من الأعضاء السابقين في مجلس الأمن. وتتجلى سياسة المعايير المزدوجة التي تنتهجها الأمانة الفنية أيضا في المسائل المعلقة ذات الصلة بالإعلان الأولي لسورية. بيد أن دمشق التي انضمت إلى الاتفاقية في ظروف استثنائية وبالغة الصعوبة في ظروف عدم الاستقرار السياسي والعسكري والتهديد الإرهابي الذي تم تأجيجه من الخارج، وعلى الرغم من ذلك نفذت جميع التزاماتها بحسن نية – يجري إخضاعها بصورة غير معقولة لمتطلبات صارمة. ولا يزال هناك عراك كبير حول هذه المسألة.

وفي الوقت نفسه تساهلت الأمانة الفنية للمنظمة مع الحالة في ليبيا حيث عثر في عام ٢٠١٢ على نحو ٥٠٠ ذخيرة غير معلنة. وينطبق الأمر نفسه على العراق الذي لم يؤكد أي طرف ثالث إعلانه الأولي بل تم ذلك استنادا إلى وثائق الأمم المتحدة الموجودة.

ويشكل موقف القيادة الحالية للأمانة الفنية تهديدا خطيرا لسلطة المنظمة لأنه يلقي بظلاله على مركزها بوصفها إحدى ركائز نظام عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويشكك أيضا في فعالية تنفيذ المنظمة لولايتها. وبصفتنا دولة مسؤولة حاضرة في المنظمة منذ إنشائها، يساورنا القلق العميق إزاء هذه الحالة. ولكننا للأسف لا نرى أي مؤشرات على تحسنها.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ اليوم بتهنئة الهند على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن في آب/أغسطس. وأتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، ولفريقكم كل التوفيق خلال رئاسة أيرلندا للمجلس في أيلول/سبتمبر. ونتطلع إلى العمل معها. وأود أيضا أن أشكر الممثل السامي ناكاميتسو على إحاطتها الشاملة والواقعية اليوم، وأود أن أشيد بحضور ممثلي تركيا وإيران وسورية.

تدين الولايات المتحدة بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، من جانب أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف. ويجب ألا يفلت مستخدمو هذه الأسلحة من العقاب. ويشكل استخدام أي دولة للأسلحة الكيميائية تهديدا غير مقبول لجميع الدول. بيد أن نظام الأسد قد استخدم الأسلحة الكيميائية مرارا وتكرارا وحاول تجنب المساءلة بواسطة عرقلة التحقيقات المستقلة وعدم التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن هدف نظام الأسد واضح – وهو تقويض عمل المنظمة بوصفها الهيئة المنفذة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وكما لاحظنا في مناسبات سابقة، عزا فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع للمنظمة أربع هجمات منفصلة بالأسلحة الكيميائية في سورية إلى نظام الأسد. وتضاف هذه الحوادث إلى الهجمات الأربع بالأسلحة الكيميائية التي نسبتها آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى نظام الأسد.

وأود أن أقول مرة أخرى إن الولايات المتحدة تؤيد بقوة العمل المحايد والمستقل للمنظمة وهيئات التحقيق التابعة لها. ونرحب باعتزام

المدير العام للمنظمة نشر فريق تقييم الإعلانات في سورية لإجراء الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات في دمشق في وقت لاحق من موسم الخريف هذا. والحكومة السورية ملزمة تماما بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويصادف هذا الشهر مرور ثماني سنوات على انضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأكرر التأكيد على أنه بالرغم من الجهود التي تبذلها المنظمة لمساعدة نظام الأسد على الامتثال لالتزاماته بموجب الاتفاقية، فإنه ما زال يواصل تجاهل نداءات المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، إلى الكشف التام عن برامجه للأسلحة الكيميائية والقضاء عليها بشكل يمكن التحقق منه. ويطابق تقييم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقييمنا القائل بأن الإعلان الذي قدمه نظام الأسد لا يمكن وصفه بأنه دقيق وكامل.

ومن المؤسف أن نظام الأسد ما زال يواصل عمدا تأخير وعرقلة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. لقد أكدت سورية مرة أخرى عدم صراحتها مع المنظمة عندما أبلغت مؤخرا عن تدمير حاويتين سبق لفريق تقييم الإعلانات تفتيشهما. وبالرغم من التعليمات التي صدرت إلى النظام بعدم فتح الحاويات أو نقلها أو تغيير محتوياتها بأي شكل من الأشكال، أبلغ نظام الأسد – دون السعي للحصول على موافقة خطية مسبقة من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – عن تدمير الاسطوانات في موقع مختلف خلال الهجوم الذي وقع في ٨ حزيران/يونيه ٢٠٢١. ولم يخطر النظام حتى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بأن الأسطوانات قد نقلت إلى موقع جديد إلى أن أبلغ عن تدميرها.

كما سعى حلفاء نظام الأسد، بما في ذلك روسيا، بنشاط إلى عرقلة جميع الجهود الرامية إلى تعزيز المساءلة. وتواصل روسيا الدفاع عن نظام الأسد لفشله في الوفاء بالتزاماته، بما في ذلك نشر المعلومات المضللة، ومهاجمة نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وعملها المهني، وعرقلة الجهود المستمرة التي تبذلها الدول المسؤولة لمحاسبة نظام الأسد. وهذا النمط من التمكين خطير. يجب عدم التسامح مع إخفاق نظام الأسد المتكرر والمستمر في الامتثال لالتزاماته بموجب القانون الدولي.

ولذلك نرحب بقرار مؤتمر الدول الأطراف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إدانة استخدام سورية للأسلحة الكيميائية وتعليق حقوقها وامتيازاتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويبعث ذلك القرار برسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أن استخدام الأسلحة الكيميائية له عواقب. لقد حان الوقت لكي يفي نظام الأسد بالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وقرر مجلس الأمن، في حالة عدم الامتثال للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، فرض تدابير بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ولدينا الآن أدلة دامغة على وقوع العديد من حوادث عدم الامتثال من جانب نظام الأسد. لقد حان الوقت الآن لدعم قرار المجلس وإنفاذه. وبدون المساءلة عن الفظائع المرتكبة ضد الشعب السوري، سيظل السلام الدائم في سورية بعيد المنال.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود في البداية أن أهنئ الهند على النتائج الإيجابية التي تحققت خلال رئاستها لمجلس الأمن في آب/أغسطس. وأود أيضا أن أهنئ أيرلندا على تولي الرئاسة لشهر أيلول/سبتمبر. وأعتقد أن المجلس، تحت قيادتكم، سيدتي الرئيسة، سيحقق نجاحا كبيرا هذا الشهر. ويؤكد الوفد الصيني لكم ولزملائكم تعاونه الكامل. كما أشكر السيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، على إحاطتها. وأرحب بممثلي سورية وتركيا وإيران في جلسة اليوم.

ينظر مجلس الأمن في ملف الأسلحة الكيميائية السوري شهريا. وقد أوضحت الصين موقفها بشكل شامل وواضح مرات عديدة، مؤكدة أن التحقيق في القضايا المتعلقة بالأسلحة الكيميائية السورية ينبغي أن يستند إلى الحقائق وأن يسترشد بالعلم. وينبغي أن يتم ذلك بموضوعية وإنصاف. اليوم لا أريد أن أطيل الحديث. وأود أن أبرز نقطتين.

أولا، من الضروري مواصلة الحوار والتعاون لحل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. وأحاطت الصين علما بأحدث تقرير شهري لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/764، المرفق). ونشجع الأمانة الفنية على تعزيز الحوار مع سورية من أجل حل القضايا العالقة بشكل

مشترك، بما في ذلك القضايا المتعلقة بالإعلان الأولي لسورية. ونأمل أن يتوصل الجانبان إلى توافق مبكر في الآراء بشأن الجدول الزمني للجولة الخامسة والعشرين من المشاورات التقنية، وأن يعززا باطراد الاستعدادات للاجتماعات بالحضور الشخصي بين وزير الخارجية السوري والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وأن يتخذا الترتيبات المناسبة لقيام الأمانة الفنية بتفتيش المركز السوري للدراسات والبحوث العلمية، وأن يبدآ محادثات بشأن الهجوم على مرفق معلن لإنتاج الأسلحة الكيميائية في سورية. وينبغي للمجتمع الدولي تهيئة الظروف المواتية للحوار والتعاون بين الجانبين، وأن يحترم الشواغل المشروعة لسورية، وأن يتجنب ممارسة الضغط السياسي.

ثانيا، يجب أن نرجع إلى إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية لحل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية. وينبغي لجميع الدول الأطراف أن تحمي سلطة التحقيق ونزاهته. ويجب أن يكون التعامل مع حوادث الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في امتثال صارم لأحكام الاتفاقية ومرفق التحقق وأن يتبع مبادئ الموضوعية والحياد والمهنية. واستنادا إلى هذا الموقف، تؤكد الصين أن إنشاء فريق التحقيق وتحديد الهوية يتجاوز الإذن المنصوص عليه في الاتفاقية. ولطالما كانت لدينا شواغل بشأن أساليب عمله وإجراءاته وتكوين ملاك موظفيه. وتحث الصين جميع الدول الأطراف على مراعاة مبدأ تعددية الأطراف، وتعزيز الحوار والتشاور، والحد من المواجهة السياسية، والعمل معا لتهيئة ظروف مواتية وأجواء جيدة لكي تستأنف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عملها الطبيعي.

السيد الأدب (تونس): أودّ بداية أن أهنئكم على تولّي جمهورية أيرلندا رئاسة المجلس لهذا الشهر، متمنّيا لك ولفريقك كل التوفيق والسّداد. كما أجدّد الإعراب عن الشكر والتقدير للهند على إدارتها الناجحة والمقتدرة لأعمال المجلس خلال الشهر الماضي. كما أشكر الممثلّة السّامية لشؤون نزع السلاح ناكاميتسو على إحاطتها. وأرحّب بمشاركة ممثّلي سورية وإيران وتركيا في هذه الجلسة.

تؤكد تونس على إدانتها الثّابتة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من أيّ كان، في أيّ ظرف وأيّ مكان، ومهما كانت الدوافع والمبرّرات. إنّ استخدام مواد كيميائية سامة كأسلحة يشكّل تهديدا للسلم والأمن الدوليين ويمثّل خرقا جسيما للقانون الدولي يستدعي محاسبة الضالعين في مثل هذه الجرائم الفظيعة.

وتدعم تونس في هذا الإطار ولاية منظّمة حظر الأسلحة الكيميائية الحيويّة في الاضطلاع بمسؤوليات التحقّق المستقلّ والمحايد، بما في ذلك في الجمهورية العربية السورية؛ وكذلك من خلال توفيرها لمنصّة للتشاور والتعاون بين الدول حول القضايا ذات الصلة.

ونثمّن في هذا السّياق الاتّفاق المبدئي بين مدير عام منظّمة حظر الاسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين السوري بشأن عقد اجتماع حضوري بينهما في الفترة المقبلة، نتمنّى أن يمثّل بداية لاستعادة الانخراط والحوار وبناء الثقة والتفاهم المتبادل بما يسهم في تحريك الملف الكيميائي السوري. ونتطلّع إلى شروع الطرفين في الترتيبات الضرورية لعقد هذا الاجتماع في أقرب الآجال.

كما نحثّ على استعادة فرق الأمانة الفنية للمنظمة لنسق أنشطتها في الجمهورية العربية السورية وذلك بالتنسيق مع الحكومة السورية ومع مراعاة القيود التي لا زال يفرضها الوضع الأمني والوبائي في البلد. ونؤكد على أهمّية إجراء تحقيقات ضافية وشفّافةومستقلّة حول ادعاءات استخدام أسلحة كيميائية من أي جهة كانت، مع العمل على تحقيق تقدّم سريع في حلّ المسائل العالقة بما يكفل إيفاء سورية التام بتعهّداتها.

ونؤكد أن جهود منظمة حظر الاسلحة الكيميائية ستغدو أكثر فاعليّة لمّا تكون مستندة إلى العمل الجماعي والمنسّق والتّعاون البنّاء، من مجلس الأمن والمجموعة الدولية الموسّعة في الاضطلاع بالمسؤولية المناطة بعهدتهما لمراقبة تنفيذ كل من قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

ونحن على قناعة أنّ إيجاد الحلول الجماعية والتوافقية لغلق الملف الكيميائي السوري حيويّ وممكن، وذلك أسوة بما تحقّق لدى اعتماد قرار المجلس ٢٥٨٥ (٢٠٢١) لتجديد نظام المساعدات عبر

الحدود إلى سورية هذا الصيف، بما يسهم في ضمان سيادة القانون والمساءلة وترسيخ الثقة في فاعليّة نظام حظر الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها خدمة للسلم والأمن الدوليين.

السيد ليباند (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشارك المتكلمين الآخرين في شكر الهند على رئاستها الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس. وأتمنى لأيرلندا كل التوفيق في رئاستها لهذا الشهر. صادف يوم ٢١ آب/أغسطس من الشهر الماضي الذكرى السنوية الثامنة للهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في الغوطة بضواحي دمشق. ولا يزال هذا الهجوم من أبشع الفظائع الواسعة النطاق التي ارتكبت خلال النزاع السوري من جانب نظام الأسد ضد شعبه. فقد قُتل فيه الآلاف أو جرحوا. وكانت الغالبية العظمى منهم من المدنيين، بمن فيهم مئات النساء والأطفال. لقد كان عملاً نفذ في انتهاك واضح للقانون الدولي.

وتدين إستونيا بشدة الهجمات التي وقعت في الغوطة، وكذلك تلك التي وقعت في خان شيخون ودوما واللطامنة وسراقب، فضلاً عن العديد من الحالات الأخرى التي وقعت في سورية منذ بداية النزاع. لا يمكن قبول الإفلات من العقاب على هذه الجرائم الشنيعة. وتواصل إستونيا دعم آليات المساءلة التي وضعتها مجموعة واسعة من أعضاء الأمم المتحدة لمكافحة الإفلات من العقاب، مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة ولجنة التحقيق. إن فتح السلطات القضائية تحقيقات جنائية في فرنسا وألمانيا والسويد يشجع على اتخاذ خطوات نحو ضمان العدالة لضحايا هجمات الغوطة بغاز السارين.

وبالانتقال إلى التقرير الشهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/764، الضميمة)، فإن المسائل المعلقة في الإعلان الأولي لا تزال قائمة للأسف، والتعاون السوري مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية آخذ في التدهور. ونشير بقلق إلى أنه على الرغم من جهود الأمانة العامة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن الجولة المقبلة من المشاورات لم تعقد بعد. وقد تم، بناء على طلب سورية، تمديد الاتفاق الثلاثي الذي ييسر أنشطة الأمانة العامة في سورية لمدة ثلاثة أشهر فقط، مما يعيق قدرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تخطيط أنشطتها في البلد وتنفيذها. إن عدم منح تأشيرة دخول في الوقت المناسب لنشر موظف من موظفي المنظمة في دمشق أمر غير مقبول، كما هو حال النقل غير المأذون به لأسطوانتي غاز الكلور اللتين كانتا جزءاً من المواد الإثباتية لحادث دوما.

وفي القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، قرر مجلس الأمن أن تتعاون سورية تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك من خلال الامتثال لتوصياتها ذات الصلة وإتاحة إمكانية وصول الموظفين المعنيين إلى المواقع – والحق في تفتيشها – من أجل الوفاء بولايتهم. ومن الواضح التقصير في تنفيذ هذا الحكم – الفقرة ٧ من القرار.

وننوه بشكل إيجابي باحتمال عقد اجتماع بين المدير العام أرياس والسيد المقداد، ونأمل أن يعقد هذا الاجتماع قريباً للحث على إحراز تقدم تمس الحاجة إليه في هذا الملف.

وفي الختام، نشيد بتفاني منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية ونزاهتهما في أداء مهمتهما المتمثلة في التمسك بالقاعدة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. وندعو النظام السوري إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والامتثال لقرارات مجلس الأمن والقانون الدولي.

السيدة هيميرباك (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ، شأني شأن الآخرين، بتوجيه الشكر إلى وفد الهند على رئاسته القديرة والناجحة جداً في شهر آب/أغسطس، ونتمنى لفريق أيرلندا كل التوفيق لهذا الشهر القادم.

وأشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها بشأن التقدم المحرز نحو القضاء الكامل على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري.

قبل أسبوعين، أحيينا الذكرى السنوية الثامنة للحادث الذي وقع في الغوطة عام ٢٠١٣. هذا التذكير الكئيب بالتأثير الشنيع للأسلحة الكيميائية يدفعنا إلى مضاعفة التزامنا بعدم السماح للقاعدة العالمية المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية بأن تتآكل.

للأسف، لم تكن هناك سوى تطورات إيجابية قليلة في الملف السوري منذ أن اجتمعنا الشهر الماضي (انظر S/PV.8830). ونأسف لأن فريق تقييم الإعلانات لم ينتشر بعد في سورية، ومن المحتمل أن يتأخر أكثر حتى تشرين الأول/أكتوبر. وكل شهر يتم فيه تأجيل هذه المشاورات يقوض أولوية ضمان التعاون المستمر وتبادل المعلومات والمساعدة التقنية لسورية. فمن الملح أن تحل هذه المسألة. ويجب أن تظل عمليات التفتيش المنتظمة أولوية، بما في ذلك لمرافق برزة وجمرايا التابعة للمركز السوري للدراسات والبحوث العلمية، ولا ينبغي أن تتأخر أكثر.

وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل النرويج حث سورية على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم معلومات أو تفسيرات تقنية كافية لإغلاق المسائل العشرين المعلقة. ومن الضروري حل الثغرات والتناقضات والاختلافات المحددة. ويجب على الجمهورية العربية السورية أن تفي بالتزاماتها وفقاً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ومن الأهمية بمكان أيضاً أن تستكمل سورية التدابير اللازمة لرفع تعليق حقوقها وامتيازاتها كدولة طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويسرنا أن نرى أن مسألة تأشيرة الموظف التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد حلت. إن استمرار الأوضاع التي لا يوجد فيها رئيس لفريق بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية غير مستدام. ونحث السلطات السورية بقوة على العودة إلى الممارسة السابقة المتمثلة في إصدار تأشيرات دخول لأعضاء فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الوقت المناسب وبطريقة فعالة.

إن الاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وسورية عنصر حيوي آخر من عناصر أنشطة الأمانة العامة. وبينما يسرنا تمديد الاتفاق الثلاثي، يساورنا القلق لأن التمديد لمدة ثلاثة أشهر فقط، بدلاً من الأشهر التسعة المقترحة، يمكن أن يكون له أثر سلبي على قدرة الأمانة العامة على تخطيط أنشطتها المقررة وتنفيذها.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن النرويج لا تزال ثابتة في ثقتها بعمل المدير العام أرياس والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفي التزامهما بضمان التمسك بالحظر الدولي على استخدام الأسلحة الكيميائية.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن التقدير لرئاسة الهند لمجلس الأمن وأتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، ولفريقكم كل التوفيق في رئاستكم.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها، ولكن ليس لدي الكثير لأضيفه إلى ما قلته قبل شهر واحد (انظر S/PV.8830). إن سورية ملزمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالتقيد بما يقرره مجلس الأمن في القرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، ويقع على عاتقها التزام، بصفتها عضواً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد أخلت بهذه الالتزامات باستخدام الأسلحة الكيميائية طوال النزاع في سورية.

وهناك دلائل أخرى في تقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/764، الضميمة) هذا الشهر على فشل سورية في التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموظفيها. ونشير مع القلق إلى أن سورية، على سبيل المثال، لم توافق إلا على تمديد الاتفاق الثلاثي لمدة ثلاثة أشهر فقط مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بدلاً من الأشهر التسعة المطلوبة، مما سيؤثر تأثيراً كبيراً على قدرتها على الاضطلاع بأنشطة ولايتها. وكثيراً ما يستشهد أعضاء المجلس بالاتفاق الثلاثي كدليل على تعاون سورية المزعوم. وهذا في الواقع دليل على فشل سورية في التعاون الكامل.

وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك تأخيرات لا مبرر لها في الاتفاق على الجولة المقبلة من المشاورات مع فريق تقييم إعلان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي منح تأشيرات لموظفي الأمانة الفنية، مما أدى إلى فترة، للمرة الثانية هذا العام، تخلو فيها المواقع القيادية للأمانة الفنية من شاغليها.

وكما قلنا في الشهر الماضي، نأمل أن يفتح الاجتماع المقترح بين المدير العام والسيد فيصل المقداد الباب أمام حل مسائل الامتثال هذه. ونأمل أيضاً أن يسهم في إحراز تقدم بشأن القائمة المتنامية لقضايا الإعلان وأن يوفر الوضوح بشأن المسائل المفتوحة الأخرى للنظام السوري، مثل النقل غير المأذون به للأسطوانات المتصلة بهجوم دوما البارز بغاز الكلور وما تلا ذلك من تدمير مزعوم لتلك الأسطوانات.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن أسفي للاستخدام المستمر لهذه الجلسات للتشكيك في النتائج العلمية والتقنية والمستقلة التي توصلت إليها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

أولئك الذين يفعلون ذلك يزعمون أنهم يحمون منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة الكيميائية. والحقيقة هي أنهم يسعون إلى تحويل الانتباه عن استخدام نظام الأسد المدعوم بأدلة قوية للأسلحة الكيميائية، وهم أنفسهم يواصلون بذلك تقويض اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والمعايير الراسخة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية، ودور المجلس ووحدته بشأن هذه المسألة الهامة. هناك أسئلة يجب الإجابة عليها، لكن هذه الأسئلة موجهة للنظام السوري، وليس لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وينبغي للمجلس ألا يترك أي شك لدى سورية في أننا نتوقع منها أن تتخذ إجراءات عاجلة لحل تلك المسائل والامتثال الكامل لالتزاماتها.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئة وفد أيرلندا على توليه الرئاسة لشهر أيلول/سبتمبر، وأن أعرب له عن أطيب تمنياتنا. وأشكركم أيضا، سيدتي الرئيسة، وأشكر الآخرين على الكلمات الطيبة التي وجهت إلى وفد بلدي على رئاستنا في آب/أغسطس.

وأنضم إلى الآخرين في تقديم الشكر إلى وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على آخر المستجدات التي أطلعتنا عليها. لقد أحطنا علما بمضمون التقرير الشهري الخامس والتسعين الأخير الذي قدمه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونلاحظ الإعلان الأخير للمدير العام عن إيفاد فريق تقييم الإعلانات لتسوية المسائل المعلقة المتعلقة بالإعلان الأولي لسورية وما قدمته من إفادات لاحقة، واستجابة السلطة الوطنية السورية باقتراح استقبال فريق تقييم الإعلانات في تشرين الأول/أكتوبر. ونشجع الجانبين على تحديد مواعيد مقبولة للطرفين في أقرب وقت ممكن.

لم تبرح آراؤنا بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية متسقة. فالاتفاقية صك فريد من نوعه غير تمييزي لنزع السلاح. إنها نموذج للقضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ونولي أهمية كبيرة للاتفاقية ونؤيد تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي. وندعم الجهود الجماعية التي يبذلها الجميع لضمان المحافظة على مصداقية الاتفاقية وسلامتها على أكمل وجه.

تعارض الهند استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي شخص، في أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. وقد أكدت الهند باستمرار أن أي تحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يكون محايدا وموثوقا وموضوعيا، وأن يتبع بدقة الأحكام والإجراءات الواردة في الاتفاقية، وبما يتفق مع توازن القوى الدقيق والمسؤولية المكرسين في الاتفاقية لإثبات الحقائق والتوصل إلى استنتاجات قائمة على الأدلة.

ومنذ انضمامنا إلى المجلس في كانون الثاني/يناير، دأبت الهند على التحذير من إمكانية حصول الكيانات الإرهابية والأفراد الإرهابيين على الأسلحة الكيميائية. ويساورنا القلق إزاء التقارير المتواترة عن عودة ظهور الجماعات الإرهابية في سورية وفي المنطقة. وعلى نحو ما تعلمنا من عواقب التهاون ضد الإرهاب في الماضي، لا يسع المجتمع الدولي أن يتجاهل الأنشطة الإرهابية في سورية وخارجها.

لقد اتحد المجلس في تموز/يوليه من هذا العام باعتماده بالإجماع القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١). وقد أظهرنا للعالم أن إحراز تقدم بشأن الملف السوري، بعد عقد من النزاع والجمود، أمر ممكن شريطة أن نكون على استعداد لاتخاذ تلك الخطوة الإضافية والعمل جنبا إلى جنب مع إدراك شواغل بعضنا البعض. فلنواصل المضي قدما بنفس الروح البناءة فيما يتعلق بالمناقشات المتصلة بالأسلحة الكيميائية.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أود، سيدتي الرئيسة، أن أضيف تهنئتي أنا أيضا إلى التهانئ التي قدمها

زملائي بتوليكم رئاسة مجلس الأمن. ونعرب عن دعم وفد المكسيك لكم. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للعمل الجيد الذي قامت به الهند في الشهر الماضي. كما أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها، وأرحب بحضور ممثلي سورية وإيران وتركيا.

نلاحظ مع الاهتمام أن الجولة الخامسة والعشرين من عمليات التفتيش التي يقوم بها فريق تقييم الإعلانات، والتي تأجلت مرارا، من المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن يتسنى تسليط الضوء على المسائل المعلقة المتعلقة بالإعلان الأولي لسورية، وأن يتسنى حسم التباينات التي أشير إليها مرارا وتكرارا.

ونلاحظ مع القلق أن منصب رئيس فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية شاغر للمرة الثانية هذا العام، وهو أمر غير مشجع. كما نلاحظ أن الاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وسورية، الذي سينتهي في ٣٠ أيلول/سبتمبر من هذا العام، لم يمدد إلا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، بناء على اقتراح سورية، الأمر الذي يتناقض مع الاقتراح الذي قدمته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بتمديد ذلك الاتفاق لمدة تسعة أشهر أخرى. فما الغرض من هذا؟ نعتقد أن هذا لن يسهم في تحسين التعاون بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على الرغم من أن هذا التعاون سيكون مرغوبا فيه للغاية.

وأود أن أسأل الممثلة السامية عن أثر ما سبق على الأنشطة أو التحقيقات المزمعة في الميدان. إن التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومع مختلف الآليات المنشأة لتسليط الضوء على استخدام الأسلحة الكيميائية يعني الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الدول الأطراف في الاتفاقية.

ونكرر كذلك التأكيد على اقتراحنا بأن تتمكن أفرقة التحقيق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية العاملة بشأن هذه المسألة من تقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن، مما سيمكننا من الحصول على معلومات مباشرة عن تحقيقاتها وكسر حلقة الجمود التي سيطرت على الاستعراض الشهري للمسألة الكيميائية في سورية. إنها مسألة تتعلق بإحراز تقدم بشأن القضايا الجارية وليس مجرد الدخول في دائرة وحوار متكرر.

وفي ضوء ذلك، فإن الاجتماع القادم بين وزير خارجية سورية، فيصل مقداد، والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، هو علامة إيجابية. ونأمل أن يعمل هذا الحوار على بناء الثقة بين الطرفين وأن يمكن من تبديد الشكوك كتلك المتعلقة بوجود مواد كيميائية تم اكتشافها خلال الجولة الثالثة من عمليات التفتيش في برزة، في عام ٢٠١٨، وتدمير الاسطوانتين المتعلقتين بحادث دوما مؤخرا، من بين أمور أخرى.

وأخيرا، تكرر المكسيك تأكيد رفضها القاطع لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة فاعلة وتحت أي ظرف من الظروف، وكذلك دعمها للعمل المهني الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومعايير التحقق الدولية.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): اسمحوا لي في البداية أن أهنئ الممثل الدائم للهند وفريقه على الرئاسة الناجحة جدا في آب/أغسطس، وأتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، حظا سعيدا وكل النجاح خلال رئاستكم في أيلول/سبتمبر. كما أود أن أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها الإعلامية.

مرة أخرى، من الواضح أن النظام السوري يواصل التهرب من التزاماته الدولية. إن قائمة القضايا المعطلة طويلة. ولم يتم تقديم أية ردود على الأسئلة العشرين المعلقة المتصلة بالإعلان الأولي لسورية. نأمل للاجتماع بين المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية أن يتيح معالجتها بشكل مباشر.

إننا نؤكد من جديد قلقنا إزاء النقل غير المأذون به لأسطوانتين متصلتين بهجمات دوما وتدميرهما. يجب على النظام السوري أن يقدم جميع المعلومات التي طلبتها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة

الكيميائية لإلقاء الضوء على هذه المسألة. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من جانبها، تقف على أهبة الاستعداد، ولكنها تنتظر ردا عمليا.

كما أن تأجيل نشر فريق تقييم الإعلان الأولي هو أمر يبعث على القلق. ولم يتمكن مسؤول الاتصال لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من الحصول على تأشيرة ليحل محل سلفه، الذي غادر دمشق في آب/أغسطس، مما يعني أن المنصب شاغر للمرة الثانية هذا العام. إننا ندعو النظام السوري إلى الإسراع في تسوية هذه الحالة.

إن عدم تعاون النظام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو أمر مستهجن ويقوده إلى طريق مسدود. ومع ذلك، نذكّر مرة أخرى بأن القرار الذي اتخذه مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في نيسان/أبريل ليس قرارا لا رجعة فيه. فمن الممكن إعادة الحقوق والامتيازات التي تم تعليقها في نيسان/أبريل. وحتى يتحقق ذلك، يجب على النظام أن يتعاون بشكل حاسم وبحسن نية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تواصل عملها بشفافية تامة وبقدر كبير من المهنية.

وبالطبع فإن مجلس الأمن هو الذي سيكفل ذلك. إن المسألة الكيميائية السورية أبعد ما تكون عن الحل. أولئك الذين يحاولون جعلنا نعتقد أن الأمر ليس كذلك لا يخدعون أحدا.

إنني أشجع أعضاء مجلس الأمن على العودة إلى التنفيذ الكامل والشامل للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). إن أمننا جميعا يعتمد على ذلك.

وستواصل فرنسا العمل مع شركائها، بما في ذلك في إطار الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، من أجل تقديم مرتكبي الهجمات الكيميائية إلى العدالة.

السيدة برنس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا ننضم إلى الآخرين في تهنئة أيرلندا على توليها رئاسة مجلس الأمن. نتمنى لكم، سيدتي الرئيسة، كل التوفيق. ويمكنكم الاعتماد على دعمنا. كما نشيد بالهند على رئاستها الناجحة والمنظمة بشكل جيدا جدا في الشهر الماضي.

أبدأ بإعادة ذكر موقف سانت فنسنت وجزر غرينادين الراسخ تماما بأن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، ومن جانب أي أحد وتحت أي ظرف من الظروف، يشكل انتهاكا مستنكرا للقانون الدولي. ينبغي عدم السماح لمرتكبي الفظائع بالأسلحة الكيميائية بهذه الأعمال والإفلات من العقاب، ويجب محاسبتهم. ولهذا السبب، نواصل تأييد ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. علاوة على ذلك، نحن نؤيد جميع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة المنظمة على ضمان أن تظل نوعية عملها على أعلى مستوى.

إننا ندرك أن جائحة مرض فيروس كورونا قد أوجدت عوائق متعددة أمام العمل. ومع ذلك، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء الافتقار العام إلى التقدم في هذا الملف. إن مسألة الثغرات والتناقضات وأوجه عدم الاتساق التي لم تُحل في الإعلان الأصلي لا تزال قائمة، ونأمل أن يساعد استمرار الحوار بين الطرفين على إحراز تقدم ملموس. وفي هذا الصدد، نحيط علما بالجولة المقبلة من المشاورات. ويحدونا الأمل في أن تسفر تلك المشاورات عن نتائج ملموسة. ونتطلع أيضا إلى عقد الاجتماع الحضوري بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية لمناقشة التطورات ذات الصلة وسبل المضي قدما.

ونرحب بالاتفاق على تمديد الاتفاق الثلاثي بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وسورية لمدة ثلاثة أشهر. يظل هذا الاتفاق مهما، وعلى الرغم من أن التمديد قصير إلا أنه يُظهر روح التعاون، والتي هي مطلوبة بشدة في كل جانب من جوانب هذا الملف.

إن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها الهيئة المنفذة لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، تقوم بدور حاسم في صون السلم والأمن الدوليين. ولا يمكن أبدا المبالغة في أهمية جهود المنظمة الرامية إلى القضاء على عودة ظهور الأسلحة الكيميائية ومنعها، فضلا عن تعزيز الاستخدامات السلمية للكيمياء.

إن التنفيذ الناجح للاتفاقية وللقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) يتطلب تعاوناً دولياً مستمراً. ومع ذلك، يصبح هذا الأمر مجهداً للغاية حيثما

يوجد نقص في الثقة. ومن ثم، يجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تسعى باستمرار إلى ضمان أن يتسم هيكلها الداخلي وجميع أنشطتها بالنزاهة والشفافية وعدم التسييس. علاوة على ذلك، ينبغي للدول الأطراف في الاتفاقية أن تشارك بصورة بناءة وأن تسعى لاتخاذ قرارات قائمة على توافق الآراء لمنع الاستقطاب والانقسام. ينبغي تنحية الخلافات السياسية جانباً في جميع المناقشات ويجب أن تظل الرؤية الجماعية المتمثلة في إيجاد عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية في الصدارة.

السيد فام (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أتقدم بتهنئة حارة للهند على رئاستها الناجحة في آب/أغسطس وأتمنى لأيرلندا شهرا مثمرا. وأؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، تعاون وفدنا الكامل.

وأشكر وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، على إحاطتها الإعلامية. كذلك أرحب بمشاركة ممثلي سورية وتركيا وإيران في جلستنا اليوم.

اسمحوا لي أن أعيد تأكيد سياسة فييت نام الثابتة المتمثلة في الدعم القوي لمنع انتشار ونزع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية غير إنساني ويحظره القانون الدولي بشكل واضح، وخاصة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولذلك يجب احترام الالتزامات بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية احتراما كاملا. إن التنفيذ الكامل للاتفاقية يساعد على تجنب الآثار الفورية والطويلة الأجل لتلك الأسلحة على حياة الإنسان والبيئة.

ونحن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا دعمنا لدور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية – وهي هيئة متعددة الأطراف مسؤولة عن تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تخليص العالم من الأسلحة الكيميائية. في الوقت نفسه، نعتقد أن عمل المنظمة، بما في ذلك التحقيقات في الاستخدامات المزعومة للأسلحة الكيميائية، يجب أن يتم بأكثر شكل شمولي وموضوعي وحيادي. وينبغي له أن يلتزم بالاتفاقية التزاما صارما من أجل ضمان النتائج المرجوة.

يشاطر وفد بلدي الشواغل المتعلقة بالاستخدامات المزعومة للأسلحة الكيميائية في سورية، فضلا عن المأزق الحالي في إيجاد حل دائم لهذه المسألة. ونحيط علما بالتقرير الشهري الخامس والتسعين للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/764، المرفق)، الذي نلاحظ فيه أن فريق تقييم الإعلانات والسلطة الوطنية السورية سيجريان قريبا الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات في دمشق. وفي هذا الصدد، ندعو الجانبين إلى تكثيف تعاونهما التقني بطريقة بناءة وغير مسيسة إلى أقصى حد من أجل تسوية المسائل العالقة المتبقية والمتصلة بالإعلان الأولي – وهو الالتزام الأول لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني.

ويتطلع وفد بلدي أيضا إلى عقد الاجتماع بين وزير الخارجية والمغتربين في الجمهورية العربية السورية والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وينبغي أن يكون ذلك بمثابة تدبير لبناء الثقة يهدف إلى استعراض الحالة الراهنة ومناقشة تعزيز التعاون في المستقبل بين الجانبين. إننا نتطلع إلى نتيجة إيجابية لهذا الاجتماع.

وفي نفس الوقت من الضروري – ونظرا لطول الفترة الزمنية لإيجاد حل لهذه المسألة – أن يدعم تعاون دولي فعال التواصل بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية. ولا بد من تعزيز تعاون المجتمع الدولي بحسن نية ومن غير تسييس. فلا يمكن إنكار أن وحدة مجلس الأمن ووحدة جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية هي مفتاح التنفيذ الكامل للاتفاقية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

السيد أوغي (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أهنئ، أنا كذلك، الهند على رئاستها في الشهر الماضي وأرجو لأيرلندا كل النجاح في رئاستها هذا الشهر. كما أشكر السيدة ناكاميتسو على إحاطتها.

تحيط النيجر علما بتقرير المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/764، المرفق) وتعيد تأكيد دعمها للجهود الرامية إلى القضاء على خطر استخدام الأسلحة الكيميائية. ونأمل أن نرى استئنافا كاملا لنشر بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، بمجرد رفع القيود المتعلقة بمرض فيروس كورونا.

إن حل مسألة الأسلحة الكيميائية السورية يتطلب من مجلس الأمن أن يبرهن على وحدته بشأن المضي قدما وبشأن أهداف عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية. ولن يساعد في حل المسألة المتعلقة بإعلان سورية الأولي ويسمح بإحراز تقدم في عمل فريق تقييم الإعلانات، وفقا للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) سوى إجراء حوار مفتوح مستمر بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والحكومة السورية. ويلاحظ وفد بلدي الجهود الجارية التي تبذلها الحكومة السورية لإلقاء الضوء على استخدام تلك الأسلحة على أراضيها، من خلال اتصالاتها عبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن، واستعدادها لمواصلة التعاون مع الأمانة الفنية بضمان إمكانية وصول أفضل إلى المواقع المبلغ عنها في جميع أنحاء سورية لتيسير التحقيقات. ونرحب باتفاق سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على عقد جولات من المشاورات في تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن تكون تلك المشاورات مثمرة.

ختاما، يكرر وفد بلدي التأكيد على أنه ينبغي أن تحظى جميع حوادث استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية بنفس الاهتمام وأن تُعالج بنفس الدقة للسماح بالتوصل إلى نتائج عامة وتحديد المسؤولين عن استخدامها. وينبغي أن تفسح الآراء المتباينة لأعضاء المجلس المجال أمام إجراء تحليل شامل وتقني لنتائج التحقيقات التي أجريت لضمان نزاهة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيدة تورويتيش (كينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشارك الآخرين في تهنئتكم وفريقكم، سيدتي الرئيسة، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن. ونؤكد لكم تعاوننا ودعمنا. كما نشيد بالهند على رئاستها الناجحة. وكذلك أشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

تحيط كينيا علما بالتقرير الشهري للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/764، المرفق)، فضلا عن التقرير الذي قدمته حكومة الجمهورية العربية السورية.

إن الغرض من جلستنا الشهرية هو استعراض تنفيذ القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) وقرار المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. ومن المؤسف أنه، بعد مرور ثماني سنوات وعلى الرغم من الجلسات الشهرية التي تعقد بشأن هذه المسألة، لا يكاد يكون هناك أي تقدم يذكر. ومع ذلك، يظل القرار ٢١١٨ (٢٠١٣) واضحا. فاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وتعيد كينيا تأكيد اقتناعها الراسخ وإيمانها القوي بأن استخدام هذه الأسلحة في أي مكان ومن قبل أي شخص يشكل انتهاكا غير مقبول للقانون الدولي.

وتؤيد كينيا ولاية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها الهيئة التقنية المشرفة على تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولكن إذا كان لها أن تحرز تقدما جيدا، فينبغي للجميع دعم أنشطتها المكلفة بها فيما يتعلق بالقضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية السوري ويجب أن تكون هذه الأنشطة غير مسيسة.

وكما قلنا من قبل، فإن من شأن الإغلاق السريع للتحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية أن يسمح للمجلس بدعم الشعب السوري بشكل أكثر جدوى في سعيه إلى تحقيق السلام الدائم. وبالتالي، فإننا نشجع تعزيز التعاون والمشاركة بين الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية، ولا سيما فيما يتعلق بالثغرات والتباينات والتناقضات التي لم تُحسم بعد. ونلاحظ في ذلك الصدد النية المعلنة للمدير العام في نشر فريق تقييم الإعلانات لإجراء الجولة الخامسة والعشرين من المشاورات في دمشق، علاوة على أن الجمهورية العربية السورية أشارت إلى أن المشاورات يمكن أن تجري في تشرين الأول/أكتوبر.

في الختام، تعيد كينيا تأكيد تضامنها ودعمها للشعب السوري فيما يواصل سعيه إلى إيجاد حل مستدام من خلال حوار شامل للجميع يقوده السوريون ويهدف إلى التوصل إلى حل سياسي يستجيب بصدق لإرادة واحتياجات الملايين من أبناء الشعب السوري الذين عانوا طويلا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة أيرلندا.

أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ناكاميتسو على إحاطتها اليوم وعلى عملها الهام بشأن هذا الملف. وأود أن أثير ثلاث نقاط.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أؤكد من جديد أن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي مكان وفي أي وقت أمر بغيض وغير مقبول. وينبغي لمجلس الأمن أن يكون متحدا وحازما في التمسك بالحظر الدولي المفروض على هذه الأسلحة الرهيبة.

ويظل دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها الهيئة المحايدة والتقنية التي كلفها المجتمع الدولي بالتصدي لهذه الأسلحة، أساسيا. وقد كانت مهنية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية القوية وحيادها ونزاهتها في التعامل مع الملف السوري واضحة طوال الوقت. وينبغي للمجلس، بدوره، أن يكون واضحا في دعمه القوي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي رفض الجهود الرامية إلى تقويضها.

ثانيا، يظل عدم إحراز تقدم من جانب سورية في معالجة قائمة المسائل الخطيرة والمتزايدة في إطار إعلانها الأولي أمرا يثير قلقا بالغا. ونرحب بجهود منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الجارية للعمل مع سورية لمعالجة تلك المسائل. وننوه إلى أن الوزير المقداد قبل اقتراح المدير العام أرياس لعقد اجتماع للنظر في سبل للخروج من المأزق. ونشير إلى أن سورية عينت الآن ممثلا للعمل بشأن تفاصيل الاجتماع. ونشجع التعجيل بالعمل بهذا الخصوص ونأمل في أن يسهم هذا الاجتماع في إحراز التقدم الذي تمس الحاجة إليه.

للأسف، يشير أحدث تقرير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (S/2021/764، المرفق) إلى عدد متزايد من المجالات التي تهدد فيها الإجراءات السورية بالتأثير على عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أرض الواقع. وتشمل تلك الإجراءات استمرار التأخيرات الكبيرة في إصدار التأشيرات لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؛ وحدوث تأخير آخر في نشر فريق تقييم الإعلانات في سورية حتى تشرين الأول/أكتوبر، والذي كان مقررا أصلا في أيار/مايو؛ والاقتصار في تمديد الاتفاق الثلاثي على ثلاثة أشهر فقط.

ويثير ما ورد من تقارير عن تدمير أسطوانتي الكلور من الحادث الذي وقع في دوما تساؤلات خطيرة. ونقلهما إلى موقع جديد، من دون إبلاغ منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أمر مثير للقلق ويدل على الصعوبات التي تواجهها المنظمة. ونشجع سورية بقوة على تزويد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالمعلومات والمواد المطلوبة، بما في ذلك أي بقايا للاسطوانات.

أخيرا، لن نتمكن من حل هذه المسائل العالقة والتأكد من أن جميع مخزونات سورية من الأسلحة الكيميائية قد أُعلنت ودُمرت بشكل يمكن التحقق منه، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) إلا من خلال تعاون سورية الحقيقي والهادف مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وذلك مصلحة عامة لنا بما في ذلك مصلحة سورية نفسها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة للسيدة ناكاميتسو للرد على التعليقات والأسئلة.

السيدة ناكاميتسو (*تكلمت بالإنكليزية*): أعتقد أن ممثل المكسيك طرح سؤالا بشأن تمديد الاتفاق الثلاثي الحالي. وسأتناول هذه المسألة بكل سرور. وكما يعلم مجلس الأمن فإن الاتفاق الثلاثي الحالي صالح حتى نهاية هذا الشهر، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١. وفي نهاية تموز/يوليه عقدت الأطراف الثلاثة – الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والحكومة السورية – تداولا عن طريق الفيديو لمناقشة تمديد الاتفاق.

واقترحت الأمانة الفنية للمنظمة تمديدا لمدة تسعة أشهر في حين اقترحت الجمهورية العربية السورية تمديدا لمدة ثلاثة أشهر. وفي النهاية وافقت الأمانة الفنية على التمديد لمدة ثلاثة أشهر، أي أن الاتفاق سيكون ساريا حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. وأبلغت الأمانة الفنية الجمهورية العربية السورية بأن تمديد هذه المدة المحدودة سيكون له أثر على قدرة المنظمة على تخطيط وتنفيذ الأنشطة التي كلفت بها من قبل أجهزة صنع السياسات التابعة للمنظمة، لا سيما تلك التي يتعين تنفيذها في أراضي الجمهورية العربية السورية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ناكاميتسو على التوضيحات التي قدمتها.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): بداية أود أن أهنئ الهند على ترؤسها لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر المنصرم وأن أعرب لكم، سيدتي الرئيسة، عن تمنياتنا لكم بالنجاح في إدارة أعمال المجلس في الشهر الحالي.

إن الهدف من عقد هذا الاجتماع الشهري هو إحاطة المجلس بالتطورات المتعلقة بالعمل الجاري بين الجمهورية العربية السورية والأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إلا أن بعض الدول الغربية، ومع الأسف الشديد، حرفت هذه الجلسات عن هدفها وحولتها إلى وسيلة للتشهير بسورية عبر تسييس قضايا فنية، ومنصة للتشكيك في تعاونها وتقديم صورة غير صحيحة حوله، وكيل الاتهامات الباطلة وترويج الأكاذيب ضد بلدي والمفارقة هنا أن إحدى الدول المتزعمة لهذا النهج، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، تمثل الدولة الوحيدة الطرف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي لم تفِ، حتى الآن، بتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية بشأن إنهاء تدمير ترسانتها من الأسلحة الكيميائية.

السيدة الرئيسة،

إن الجمهورية العربية السورية التي أعربت مراراً عن إدانتها الشديدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان، وفي أي مكان، وتحت أية ظروف، وتأكيدها بأنها لم تعد تمتلك أي نوع من الأسلحة الكيميائية، ما تزال تواجه حملات اتهامات باطلة لا أساس لها عن حالات استخدام مزعوم للأسلحة الكيميائية، والتي بات من المعروف بل والمؤكد أنها تأتي في سياق حرف انتباه المجتمع الدولي عن استخدام التنظيمات الإرهابية لتلك الأسلحة، والاستمرار في توفير الحماية والرعاية لها. إن البيانات الأمريكية المضللة الصادرة ضد بلدي بهذا الشأن هي دليل واضح على استمرار الإدارة الأمريكية في نهجها العدواني الذي بدأت به منذ أكثر من عشر سنوات باستخدام أدواتها العميلة المختلفة لشن حربٍ شرسة ضد الشعب السوري وعلى كافة الأصعدة.

إن استخدام ممثلي تلك الإدارة لمصطلح "النظام" عوضا عن "الحكومة السورية" أكثر من ١٠ مرات في بيان واحد اليوم هو تأكيد آخر على إمعان الإدارة الأمريكية في الاستمرار بهذا النهج العدواني.

السيدة الرئيسة،

أود أن أذكر أعضاء هذا المجلس الموقر بأن الجمهورية العربية السورية قد انضمت طوعاً إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وأوفت خلال فترة قياسية بتدمير كامل برنامجها الكيميائي، وحرصت على التعاون المستمر مع الأمانة الفنية للمنظمة. وفي ضوء لجوء البعض إلى تضخيم بعض المسائل الإجرائية والفنية الروتينية التي تطرأ في سياق العمل، وتوظيفها لخلق انطباعات مضللة، فإنني أود أن أضع عنايتكم صورة آخر المستجدات والتي فات على السيدة ناكاميتسو الإبلاغ عنها، والتي تؤكد انخراط بلدي وحرصه على التعاون مع المنظمة لإغلاق هذا الملف بشكل نهائي وضمن أقصر الآجال.

أولا، قدمت سورية في ١٥ آب/أغسطس تقريرها الشهري رقم/٩٣/ حول النشاطات المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومنشآت إنتاجها.

ثانيا، رحبت اللجنة الوطنية السورية بعقد جولة المشاورات الـ/٢٥/ مع فريق تقييم الإعلان خلال تشرين الأول/أكتوبر القادم، وهو الموعد الذي تم الاتفاق عليه بما يتناسب مع التزامات كلا الجانبين.

ثالثا، تم تمديد الاتفاق الثلاثي بين اللجنة الوطنية السورية، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتم تأكيد حرص سورية على إنجاز الأنشطة المطلوبة بالسرعة الممكنة، وعدم إعطاء طابع الديمومة لهذه المهمة.

رابعا، منحت تأشيرة الدخول لقائد فريق مكتب المنظمة بدمشق، وذلك بعد تسريع الإجراءات المعمول بها والتي تستغرق وقتاً أطول عندما يتعلق الأمر بدخول رعايا أجانب للمرة الأولى إلى سورية، علماً بأن سورية لم ترفض أي طلب لمنح تأشيرة دخول لموظفيها خلال كل سنوات عملها مع المنظمة.

خامسا، متابعة لترحيب سورية بعقد لقاءٍ بين السيد وزير الخارجية والمغتربين ومدير عام المنظمة في دمشق في التاريخ الذي يراه المدير

العام مناسباً، أعلمت دمشق الأمانة الفنية للمنظمة بنقطة الاتصال الوطنية والتي سيتم من خلالها التحضير لهذا الاجتماع.

إن من المؤسف، وبعد كل هذا التعاون الذي قدمته الحكومة السورية للمنظمة، أن يأتي البعض هنا ليشكك بتعاون سورية مع الأمانة الفنية، أو يقدم صورة غير صحيحة عبر استغلال مسيس لجوانب إجرائية وفنية معتادة في إطار العمل مع المنظمة.

السيدة الرئيسة،

إن ما تم الكشف عنه تباعاً بشأن تحقيقات بعثة تقصي الحقائق في حادثة دوما المزعومة فضح بشكل جلي أساليب العمل الخاطئة التي اتبعتها تلك البعثة، وعدم التزامها بالقواعد المنصوص عليها في الاتفاقية. ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، تجاهلها لطرائق ومنهجيات العمل الواردة في ملحق التحقق، وطرائق جمع الأدلة والعينات والحفاظ على سلسلة حضانتها، بالإضافة إلى اعتمادها على المصادر المفتوحة والمعلومات المقدمة من التنظيمات الإرهابية وأذرعها؛ جماعة "الخوذ البيضاء".

كيف تريدوننا أن نصدق بوجود مهنية ومصداقية لدى فريق بعثة تقصي الحقائق في الوقت الذي لم تقم فيه البعثة حتى الآن بإصدار تقاريرها بشأن تحقيقات خمسة عن حوادث أبلغت عنها الجمهورية العربية السورية منذ حوالي خمس سنوات؟ منذ خمس سنوات حتى الآن لم تصدر تلك البعثة تقاريرها، في حين أصدرت تقارير بشأن حوادث تم الادعاء بها من قبل المجموعات الإرهابية المسلحة بعد تلك الحوادث بسنوات.

إن تدمير الأسطوانتين الخاصتين بتلك الحادثة المزعومة جرّاء عدوان إسرائيلي غاشم على الموقع الذي كانتا مخزنتين فيه بتاريخ ٨ حزيران/يونيه الماضي، والذي يستوجب الإدانة الواضحة من هذا المجلس، تحول بالنسبة إلى بعض الدول إلى مادة للتركيز على جوانب إجرائية فقط، وتجاهلٍ تام لإدانة هذا العدوان الغادر، في استمرارٍ لنهج تلك الدول في غض الطرف عن إرهاب الدولة الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي، والتي – كما تعلمون جميعاً – لا تزال ترفض حتى الآن الانضمام إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتمتلك ترسانة هائلة من أسلحة الدمار الشامل الأخرى التي تهدد الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط. كنا نتمنى من السيدة ناكاميتسو أن تكون أمينة في نقل المعلومات وأن تشير بشكل كامل إلى ما أبلغت عنه سورية بشأن الاعتداء الذي قامت به إسرائيل، لا أن تكون انتقائية وتقول إن سورية أبلغت عن اعتداء فقط.

لقد سبق لوفد بلدي أن أوضح في الجلسة السابقة التزام اللجنة الوطنية السورية التام بتنفيذ طلب الأمانة الفنية بشأن تلك الأسطوانتين، وحرصها على عدم نقلهما خارج أراضي الجمهورية العربية السورية كونهما أدلة مادية وقانونية، آخذين في الاعتبار أيضاً أن المنظمة قد تسببت سابقاً بالضرر لعدد من العينات التي كانت بمثابة أدلة مادية، جرّاء عدم التعامل معها بالمهنية المطلوبة.

ختاماً، أود أن أقول إن كل الإجراءات غير المسبوقة في التعامل مع الملف الكيميائي السوري، واللجوء إلى التلاعب بنصوص الاتفاقية، وإنشاء آليات غير شرعية تتجاوز الالتزامات المفروضة على الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وفرض تمويلها من الميزانية العادية، إلى جانب تجاهل كل التعاون الذي تقوم به سورية والتقدم الذي أُحرز حتى الآن، بل ووضع شروط غير قابلة للتطبيق للوصول إلى تعليق لحقوق سورية وامتيازاتها في المنظمة، كل ذلك يثبت وبوضوح التسييس الكبير الذي وصل إليه هذا الملف، والافتقار لمصداقية التقارير التي تصدر بشأنه، وفقدان الموضوعية والمهنية عن أوجه عمله.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدتي الرئيسة، على رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر.

ونكرر تأكيد دعمنا الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعزيز سلطتها. ولن تدخر إيران جهداً، بوصفها طرفاً مدافعاً عن الاتفاقية،

لتحقيق أهداف ذلك الصك الحيوي. وتحقيقاً لهذه الغاية، نولي أهمية كبيرة للاتفاقية وندعو إلى تنفيذها تنفيذاً كاملاً وفعالاً وغير تمييزي.

كما ندعو بقوة إلى إضفاء طابع عالمي على الاتفاقية. ولتحقيق هذا الهدف النبيل، يجب أن يضطر النظام الإسرائيلي إلى الانضمام إلى الاتفاقية دون أي شرط مسبق أو مزيد من التأخير.

وتدين إيران بشدة، بوصفها ضحية رئيسية في التاريخ المعاصر للاستخدام الأكثر منهجية للأسلحة الكيميائية، استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية أيضاً، بوصفها عضواً نشطاً في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، الأهمية الأساسية لضمان عمل مستقل ومحايد ومهني من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وهذا أمر بالغ الأهمية، لا سيما فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتنفيذ الدول الأطراف لالتزاماتها، بما فيها الجمهورية العربية السورية.

ومرة أخرى، ننوه بالأهمية الحيوية لجهود الحكومة السورية في تنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. إن التدمير الكامل لبرنامجها للأسلحة الكيميائية في أقل وقت ممكن وفي ظل ظروف قاسية يثبت أهمية هذه الجهود من جانب الحكومة السورية. ونرحب بتقديم سورية مؤخراً تقريرها الشهري الثالث والتسعين عن أنشطتها المتصلة بتدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاجها. وننوه أيضاً بشكل إيجابي بالأعمال التحضيرية الجارية لاجتماع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووزير الخارجية السوري، وكذلك بالجولة الخامسة والعشرين من المشاورات مع فريق تقييم الإعلان.

إن من المخيب للآمال للغاية أن الملف الكيميائي السوري قد تم تسييسه من قبل مجموعة معينة من البلدان. ويجب وقف هذا الاتجاه الذي قوض سلطة الاتفاقية ومصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فذلك في مصلحة الاتفاقية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وسيادة القانون، وصون السلم والأمن الدوليين.

ودعماً للنهج الجديد الذي تتبعه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وسورية لإجراء حوار رفيع المستوى، نشجع كلا الجانبين على المشاركة البناءة في تلك العملية، ونأمل أن تسفر هذه المبادرة عن نتائج إيجابية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتك، سيدتي الرئيسة، على تولي أيرلندا رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر، وأتمنى لكم كل النجاح. كما أثني على الهند على رئاستها الناجحة في الشهر الماضي، وأشكر الممثلة السامية ناكاميتسو على إحاطتها.

وكما هو متوقع، يشير التقرير الشهري الأخير (S/2021/764، المرفق) للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مرة أخرى إلى الثغرات والتناقضات والتباينات المحددة في إعلان النظام السوري عن الأسلحة الكيميائية. ولذلك لا تستطيع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تؤكد ما إذا كان ذلك الإعلان دقيقاً وكاملاً.

يثير العدد المتزايد من المسائل المعلقة قلقنا البالغ. ومن الأمثلة على ذلك وجود مرفق غير معلن لإنتاج الأسلحة الكيميائية. ويستمر النظام في عدم الإعلان عن عوامل الحرب الكيميائية التي جرى إنتاجها و/أو تهيئتها في شكل أسلحة في ذلك الموقع، وذلك في انتهاك لالتزاماته.

ومما يثير القلق بنفس القدر الكشف عن أن نظام الأسد قد نقل أسطوانتي كلور متصلتين بالهجوم الكيميائي على دوما. وقد حدث ذلك على الرغم من تحذيرات الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومن دون موافقتها، ناهيك عن معرفتها المسبقة.

وهذا مثال صارخ آخر على عدم امتثال نظام الأسد لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويجب حث النظام على تقديم جميع المعلومات ذات الصلة فيما يتعلق بحركة الأسطوانتين وأي بقايا موجودة بعد تدميرهما. ولكي يحدث ذلك، فإن وحدة مجلس الأمن أمر ضروري.

وقد أيدت تركيا الجهود المبذولة داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهدف حمل النظام على الامتثال من خلال المشاركة في تقديم قرار المجلس التنفيذي للمنظمة الصادر في تموز/يوليه ٢٠٢٠ والقرار الذي اعتُمد خلال الجزء الثاني من الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف في نيسان/أبريل. إن هذه التدابير، التي تدعمها الأغلبية الساحقة من الدول الأطراف، ذات أهمية حيوية لضمان تحقيق المساءلة في سورية.

إن استخدام نظام الأسد للأسلحة الكيميائية ضد شعبه موثق جيدا، وسجله يستفحل باستمرار. وفي الآونة الأخيرة، وبعد صدور تقريري فريق التحقيق وتحديد الهوية، ثبت الآن أن النظام مسؤول عن ما لا يقل عن ثماني هجمات بالأسلحة الكيميائية. وندين بشدة استخدام النظام للأسلحة الكيميائية.

ويؤدي فريق التحقيق وتحديد الهوية دورا حاسما في تحديد الجناة الذين استخدموا الأسلحة الكيميائية. ويجب إجبار النظام على التعاون مع الفريق للقيام بعملياته في سورية، بما في ذلك من خلال إصدار التأشيرات ومنح إمكانية الوصول إلى المعلومات السرية المتعلقة ببرنامجه الكيميائي العسكري. كما يجب على النظام الوفاء بالتزاماته بإصدار تأشيرة دخول لقائد فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الجديد الذي سيتم نشره في دمشق.

وتأسف تركيا لمحاولات التشكيك في موضوعية العمل الذي تقوم به الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئات التحقيق التابعة لها. ونؤكد من جديد دعمنا لاستقلالية الأمانة الفنية ومهنيتها وحيادها.

إن الرد المناسب على انتهاكات النظام السافرة للقانون الدولي لا يمكن ولا ينبغي أن يكون التقاعس المستمر في مجلس الأمن. وتتطلب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها النظام اتخاذ خطوات فورية نحو تحقيق المساءلة الكاملة. ونحن مدينون بذلك لضحايا هجوم الغوطة، الذي أحيينا الذكرى السنوية الثامنة لوقوعه في الشهر الماضي. وعلينا أن نتخذ إجراءات لتكريم الضحايا الأبرياء لجميع الهجمات الكيميائية.

وندين بشدة الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري في الغوطة وأماكن أخرى. ويشكل إنهاء الإفلات من العقاب مهمة ملحة للمجتمع الدولي، ولا سيما لمجلس الأمن، من أجل تحقيق السلام في سورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٥.